بعد أن أصبح وضعها المالي في غاية الحرج

عمومية غير عادية لـ«المستثمر الدولي» بعد أسبوعين لمناقشة «التصفية الطوعية»

طارق عرابي

تأجلت الجمعية العامة غير العادية لشركة المستثمر الدولي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، والتي كانت مخصصة للنظر في مستقبل الشركة لمدة أسبوعين بسبب عدم اكتمال النصاب، فيما وافقت الجمعية العامة العادية التي عقدت صباح أمس بنسبة حضور بلغت 68٪ على جميع بنود مجلس الادارة رغم تحفظ نسبة بسيطة من المساهمين.

وفي تقريره أمام الجمعية العامة العادية، أكد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المستثمر الدولي عدنان البحر أن الوضع العام للشركة مازال صعبا للغاية، وكذلك الحال بالنسبة للوضع المالي الذي أصبح في غاية الحرج، وهو نفس الكلام الذي تم توضيحه للمساهمين في الجمعية العادية عن العام 2016 والتي عقدت في 22 يناير 2018، الأمر الذي كان يوضح حجم ملاحظات مدقق الحسابات في ذلك الحين.

عدنان البحر

البحر: حل وتصفية الشركة بعد تعذر التسوية المقبولة مع جميع الدائنين

وأضاف أن ذلك كله يستوجب من مجلس الإدارة توضيح ذلك الأمر، حيث تم في حينه ادراج البند رقم 12 في جدول أعمال الجمعية العامة السابقة لمناقشة آخر التطورات والنظر في امكانية استمرارية الشركة من عدمه.

وأشار البحر الى أنه في ظل تعثر الشركة في الوصول إلى حل مع بعض الأطراف الدائنة، وعدم التوصل الى تسوية تسمح بترتيب أوضاع الشركة ومديونيتها والحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال الذي يسمح لها بالاستمرار، فانه ونفاذا لمحضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنتهي في 31 ديسمبر 2016 في البند 12 والخاص بحل وتصفية الشركة في حال تعذر التسوية المقبولة مع جميع الدائنين، فقد قرر مجلس الادارة الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية غير العادية للموافقة على ادخال الشركة في التصفية الطوعية.

وكانت عمومية «المستثمر الدولي» قد وافقت على جميع بنود جدول الاعمال بما فيها توصية مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، وعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الادارة، واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن تلك السنة.

من خلال وثائق تأمين السيارات وملحقاتها التي تشمل تغطية هذه الأخطار

«وثاق»: مستعدون لتعويض عملائنا عن أضرار سياراتهم

أكدت شركة «وثاق للتأمين التكافلي» استعدادها لتعويض عملائها عن الأضرار التي لحقت بسياراتهم جراء مشكلة تطاير الحصى في الشوارع، التي نتجت عن الأمطار الغزيرة التي شهدتها البلاد مؤخرا، وتسببت بكسر زجاج بعض السيارات أو إلحاق الضرر بجسمها، وذلك من خلال وثائق التأمين التي توفرها وتشمل تغطية هذا النوع من الأخطار.

وقال مساعد الرئيس التنفيذي للانتاج والتسويق والتطوير فواز المزروعي في تصريح صحافي، إن «وثاق» ملتزمة تجاه عملائها وتحرص على استفادتهم من المزايا التي توفرها وثائقها المتعلقة بتأمين السيارات الشامل «التكميلي» وملحقاتها، وتأمين الحريق والممتلكات الذي يشمل تأمين الزجاج.

وأضاف المزروعي أن وثيقة تأمين السيارات الشامل «التكميلي» تعوض المشترك بقيمة الخسائر التي تنشأ عن الهلاك أو التلف الكلي أو الجزئي الذي يصيب المركبة المؤمن عليها وملحقاتها، وقطع غيارها الناتج عن الأخطار المختلفة، مثل حوادث التصادم أو الانقلاب، والحريق، والصاعقة، والانفجار، والاشتعال الذاتي، والسرقة أو السطو، وخطأ الغير أو فعله المتعمد عدا ما كان نتيجة خيانة الأمانة أو النصب، أثناء النقل بالأنواع المنصوص عليها، داعيا إلى ضرورة توعية الجمهور بالأهمية القصوى لهذا النوع من التأمين في تعويض الخسائر التي تلحق بالمركبات.

فواز المزروعي

المزروعي: ملتزمون تجاه عملائنا ونحرص على استفادتهم من المزايا التي نوفرها

وذكر أن وثيقة تأمين التمديد الجغرافي التي تندرج ضمن فئة تأمين السيارات، تعوض المشترك بقيمة الخسائر المادية التي تنشأ عن الهلاك أو التلف الكلي أو الجزئي الذي يصيب المركبة المؤمن عليها وملحقاتها وقطع غيارها الناتج عن الأخطار المختلفة كحوادث التصادم، والانقلاب، والحريق، والفعل المتعمد من الغير، والسرقة والسطو أو التلفيات الناتجة عنهما، أثناء النقل البري أو النهري أو بالآلات والمصاعد، والمسؤولية المدنية تجاه الغير عن الأضرار المادية، وذلك داخل وخارج الكويت من خلال ملحق التمديد الجغرافي حسب وجهة البلد المطلوبة.

وأوضح أن من التأمينات الخاصة بالسيارات أيضا تأمين المساعدة في الطريق، وملحق السيارة البديلة، حيث يوفران للمشترك حماية ضد الأخطار التي قد يتعرض لها على الطريق، لافتا إلى أن هذا النوع من التأمينات يمنح مالك المركبة الأمان وراحة البال، لما يوفره من غطاء مالي للتكاليف الباهظة التي قد يتحملها الأفراد أو الشركات نتيجة حدوث هذه الأضرار.

أما عن تأمين الزجاج، فقد أفاد بأنه من الوثائق التي توفرها الشركة أيضا في هذا الشأن ويستفيد منها العملاء الذين يتعرضون للأضرار جراء كسر الواجهات الزجاجية للمحلات والمجمعات التجارية بفعل عوامل عدة، ما يعود عليهم بالخسارة، مبينا أن الوثيقة تغطي الألواح الزجاجية وواجهات المحال والمجمعات التجارية الزجاجية، وكذلك الجمعيات التعاونية ومعارض السيارات.

بلغت 300 مليون دينار في نهاية نوفمبر الماضي

«بيتك»: 78٪ ارتفاعاً سنوياً لقيمة التداولات العقارية

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن التداولات العقارية اقتربت من حاجز 300 مليون دينار بنهاية شهر نوفمبر متراجعة عن قيمتها في أكتوبر التي تجاوزت 325 مليون دينار، مع زيادة شهرية كبيرة في قيمة تداولات قطاع عقاري واحد هو الاستثماري، في الوقت الذي تراجع فيه عدد التداولات العقارية بشكل كبير إلى 420 صفقة، مدفوعة بانخفاض عددها في القطاعات المختلفة. وقد تراجعت قيمة التداولات العقارية في نوفمبر 8٪ عن أكتوبر، لكنها ما زالت عند مستويات مرتفعة تفوق معظم الأشهر في العامين الماضيين برغم انخفاض شهري لعددها بنسبة 34٪ عن أكتوبر. كما تراجع مؤشر قيمة التداولات في القطاعات العقارية السكن الخاص والتجاري فيما ارتفعت في الاستثماري، فيما تراجع عددها في جميع القطاعات على أساس شهري، في حين ارتفعت قيمة التداولات على أساس سنوي بنسبة كبيرة في القطاعات العقارية في نهاية شهر نوفمبر بلغت حوالي 300 مليون دينار وبرغم أنها انخفضت 8٪ عن قيمتها البالغة 326 مليون دينار في أكتوبر، إلا انها تبقى عند مستويات مرتفعة ما زالت تفوق معظم الأشهر في العامين الماضيين لكنها تشهد تذبذبا في الأشهر الأخيرة من العام الحالي، ويعود تراجعها الشهري إلى انخفاض قيمة تداولات القطاعات العقارية المختلفة باستثناء الاستثماري الذي ارتفع بشكل كبير. ويلاحظ أنه للمرة الرابعة في العام الحالي والثانية على التوالي سجلت البيانات تداولات على قطاع الشريط الساحلي وجاء ذلك في نوفمبر في وإن كانت بمستوى محدود، في حين ارتفعت قيمة التداولات العقارية على أساس سنوي بشكل كبير برغم تراجع عددها 42٪ عن أكتوبر بذلك تضاعف متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع على أساس شهري، في حين انخفضت قيمة تداولات القطاع التجاري بنسبة كبيرة قدرها 79٪ وتراجع عددها بنسبة 60٪ في نوفمبر، لذلك انخفض متوسط قيمة الصفقة بنسبة 49٪ على أساس شهري، أما على أساس سنوي فقد تراجع متوسط قيمة الصفقة في القطاع السكني بنسبة 16٪ فيما سجل في التجاري انخفاضا أكبر وصل إلى 52٪ في حين تضاعف متوسط قيمة الصفقة في قطاع الاستثماري على أساس سنوي.

التداولات العقارية الإجمالية

وأوضح التقرير ان قيمة التداولات العقارية في نهاية شهر نوفمبر بلغت حوالي 300 مليون دينار وبرغم أنها انخفضت 8٪ عن قيمتها البالغة 326 مليون دينار في أكتوبر، إلا انها تبقى عند مستويات مرتفعة ما زالت تفوق معظم الأشهر في العامين الماضيين لكنها تشهد تذبذبا في الأشهر الأخيرة من العام الحالي، ويعود تراجعها الشهري إلى انخفاض قيمة تداولات القطاعات العقارية المختلفة باستثناء الاستثماري الذي ارتفع بشكل كبير. ويلاحظ أنه للمرة الرابعة في العام الحالي والثانية على التوالي سجلت البيانات تداولات على قطاع الشريط الساحلي وجاء ذلك في نوفمبر في وإن كانت بمستوى محدود، في حين ارتفعت قيمة التداولات العقارية على أساس سنوي بشكل كبير نسبته 78٪ مع ارتفاع قيمة وعدد التداولات في القطاعات المختلفة باستثناء القطاع التجاري الذي تراجع في كلا المؤشرين.

توزيع التداولات

وأوضح التقرير أن التداولات العقارية في العقود بلغت حوالي 274 مليون دينار في نوفمبر منخفضة بنسبة 11٪ عن 309 ملايين دينار في أكتوبر، بينما زادت في نوفمبر بنسبة 83٪ على أساس سنوي. في حين ارتفعت تداولات الوكالات الى 26 مليون دينار في نوفمبر أي ثاني أعلى مستوياتها في العام الحالي بنسبة زيادة 55٪ عن 16,8 مليون دينار في أكتوبر، بالتالي ارتفعت 40٪ عن نوفمبر من العام الماضي.

وتقدمت حصة تداولات العقار الاستثماري إلى المرتبة الأولى بين القطاعات مساهمة بأعلى مستوياتها منذ وصلت ذروتها في عام 2014، متجاوزة 60٪ من تداولات القطاعات في نوفمبر أي ما يقرب من ضعف مساهمتها التي شكلت 32٪ من التداولات في أكتوبر، وبذلك حافظت حصة تداولات القطاع الاستثماري على مسارها التصاعدي الذي بدأ في بداية العام.

وشكلت تداولات القطاع التجاري في نوفمبر أدنى مستوياتها، حيث مثلت 3٪ من تداولات القطاعات مقابل 14,8٪ من التداولات في أكتوبر، ويلاحظ استمرار تذبذب حصة القطاع التجاري من التداولات العقارية الإجمالية ومازال يسير في مسار تنازلي.

ومثلت تداولات قطاع العقارات الحرفية 1,3٪ من التداولات في نوفمبر مقابل 3,4٪ من إجمالي التداولات في أكتوبر. وقد شهد شهر نوفمبر تسجيل تداولات في قطاع الشريط الساحلي ساهمت بأقل من 0,5٪ من التداولات بعدما شكلت 3,3٪ في أكتوبر، وهي المرة الرابعة فقط في العام الحالي والثانية على التوالي التي سجلت تداولات في هذا القطاع.

متوسط قيمة الصفقة

وأشار التقرير الى ارتفاع متوسط إجمالي قيمة الصفقة العقارية في نوفمبر إلى ما يقترب من 637,4 ألف دينار وهو من أعلى مستوياته، مسجلا زيادة شهرية كبيرة وصلت 39٪ مقابل مستوى محدود نسبيا نحو 459 ألف دينار في أكتوبر الذي تراجع 4٪ على أساس شهري، بالتالي يسجل متوسط قيمة الصفقة معدلات تغير شهرية متذبذبة، ويبدو هذا المؤشر في اتجاه تصاعدي منذ بداية العام الحالي، حيث ارتفع متوسط قيمة الصفقة 25٪ عن مستواه في نوفمبر العام الماضي، ويلاحظ استمرار تذبذب التغير السنوي لمتوسط قيمة الصفقة العقارية.

وبلغ عدد الصفقات العقارية المتداولة 470 صفقة في نوفمبر (456 عقودا، 14 وكالات) بانخفاض اقتربت نسبته من 39٪ عن مستواه في أكتوبر الذي يعد من أعلى مستويات سجلها القطاع العقاري في العام الحالي والعامين السابقين له حين سجل 710 صفقات في أكتوبر.

«المقاصة»: الإقبال على خدمة «IPO Kuwait» فاق التوقعات

خلدون الطبطبائي

الطبطبائي: المنصة قد تكون الموقع الرئيسي لجميع الاكتتابات المقبلة في الكويت

"المقاصة" طرحت الخدمة لتلبي احتياجات الشركات المساهمة ومتعاملي الأوراق المالية

قال الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة خلدون الطبطبائي إن الاقبال على الخدمة الالكترونية التي اطلقتها الشركة مؤخرا وهي «اكتتاب الكويت» (IPO Kuwait) فاق التوقعات وذلك في اول تطبيق فعلي لها من خلال عملية زيادة رأس مال بنك وربة والذي يعتبر اكبر عملية زيادة رأس في تاريخ الكويت من حيث عدد المساهمين والذي يفوق 300 ألف مساهم.

وقد شهد الموقع الخاص بالاكتتاب وتطبيقات الهواتف الذكية إقبالا كبيرا ما أدى الى نجاح تغطية الاكتتاب في اول فترة مخصصة لها وهي فترة حق الأولوية. ويعود هذا النجاح الى سهولة استخدام المنصة الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الخاصة بالاكتتاب وسرعة انجاز الطلبات من خلال تلك القنوات ومواقع الشركة والتي بدوره وفر الجهد والوقت على جميع المكتتبين في زيادة رأس المال. وقد كان عدد الأسهم التي تم طلب الاكتتاب فيها عبر القنوات الإلكترونية يفوق المليار سهم وبقيمة تفوق 185 مليون دينار ما يؤكد قدرة الشركة العملية على إدارة هذا الحجم من الاكتتابات.

وأشاد الطبطبائي بجهود جميع العاملين في الشركة خلال فترة الاكتتاب ما انعكس ايجابيا على الشركة وتجربة المكتتبين في عملية زيادة رأس المال الأخيرة. وأكد الطبطبائي أن «المقاصة» طرحت هذه الخدمة لتلبي احتياجات الشركات المساهمة وجميع متعاملي الأوراق المالية ولذلك حرصت خلال تطويرها للخدمة على أن تكون مرنة لتتوافق مع جميع احتياجات الشركات التي ترغب في طرح الاكتتابات أو إدارة عمليات زيادة رأس المال.

وأضاف أن خدمة الاكتتاب الالكتروني تأتي ضمن حزمة من الخدمات الجديدة التي تقدمها الشركة في اطار استراتيجيتها الهادفة لتطوير جميع الخدمات المقدمة للشركات التي تحتفظ المقاصة بسجلاتها ومساهمي تلك الشركات.

وتوقع الطبطبائي أن تكون المنصة الالكترونية للاكتتاب (IPO Kuwait) هي الموقع الرئيسي لجميع الاكتتابات المقبلة في الكويت حيث إن الشركات المصدرة للأسهم ترغب في تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة للمساهمين والمستثمرين والتي بدورها تقوم بتسهيل عملية الاكتتاب بشكل عام. وأضاف أن تجربة الشركة في طرح اكتتاب زيادة رأس مال بنك وربة من خلال القنوات الالكترونية وضعت الأساس لتطوير هذا النوع من الخدمات في المستقبل.

جدير بالذكر أن الشركة الكويتية للمقاصة تمتلك خبرة واسعة في مجال الاكتتابات العامة والخاصة وقد أدارت العديد منها بنجاح مثل اكتتابات فيفا، اوريدو، زين، وبنك بوبيان ما اكسبها ثقة الشركات في خدماتها في هذا المجال المهم في قطاع أسواق المال.

هكذا توزعت التداولات العقارية في المحافظات

ذكر تقرير «بيتك» ان قيمة التداولات في محافظة الأحمدي ارتفعت إلى 124,5 مليون دينار مقابل 95,3 مليون دينار في أكتوبر، بالتالي زادت حصتها في نوفمبر، حيث شكلت 41,6٪ مقابل 34٪ من قيمة التداولات في أكتوبر.

وزادت قيمة التداولات في محافظة العاصمة التي يتم تجميعها على أساس أسبوعي في نوفمبر إلى حوالي 51 مليون دينار تشكل 17٪ من تداولات المحافظات بعدما بلغت 30,4 مليون دينار ومثلت 11٪ من التداولات بالمحافظات في أكتوبر. بينما تراجعت قيمة التداولات في محافظة حولي إلى 50,5 مليون دينار في نوفمبر من حيث القيمة، حيث انخفضت في السكن الخاص 30٪، مع انخفاض عدد صفقاته بما يقترب من 29٪ بالتالي تراجع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة 2٪ على أساس شهري، أما تداولات القطاع الاستثماري فقد زادت قيمتها بنسبة كبيرة فاقت 73٪ المحافظات مقابل تداولات 71 مليون دينار شكلت 26٪ من تداولات المحافظات في أكتوبر، مع تراجع عدد الصفقات إلى 75 صفقة تساهم بحوالي 16٪ من عددها في المحافظات مقابل 112 صفقة ساهمت في أكتوبر بحوالي 20٪ من عدد تداولات المحافظات.

في حين ارتفعت قيمة التداولات في محافظة مبارك الكبير خلال نوفمبر إلى أكثر من 39 مليون دينار مقابل 30,1 مليون دينار في أكتوبر.

وانخفضت قيمة التداولات في محافظة الفروانية في نوفمبر مسجلة 26,6 مليون دينار تساهم بحصة قدرها 8,9٪ من قيمة تداولات المحافظات بعدما بلغت 32,7 مليون دينار تمثل 11,8٪ من قيمة التداولات في أكتوبر، كما تراجع عدد الصفقات بالمحافظة في نوفمبر إلى 54 صفقة تمثل 11,4٪ من عدد التداولات مقابل 65 صفقة مثلت 11٪ من عددها في أكتوبر. وتأتي محافظة الجهراء في المرتبة الأخيرة بتداولات انخفضت إلى أقل من النصف مسجلة 8 ملايين دينار مقابل 17,3 مليون دينار في أكتوبر، حيث تمثل 2,7٪ فقط من تداولات المحافظات لشهر نوفمبر مقابل 6٪ من التداولات في أكتوبر، وقد بلغ عددها 25 صفقة في نوفمبر مقابل 31 صفقة في أكتوبر تمثل 5,3٪ مقابل 5٪ من عدد صفقات المحافظات.

AL MULLA EXCHANGE الملا للصيرفة

احذروا من عمليات الاحتيال عبر الهاتف والبريد الإلكتروني

نود أن نلفت انتباه جميع السادة المقيمين والوافدين في دولة الكويت إلى عدم الرد على الاتصالات أو الرسائل الإلكترونية التي يقوم بها بعض المحتالين، يدعون من خلالها بأنكم فزتم بسحب اليانصيب من الملا العالمية للصيرفة. وما عليكم سوى تسديد بعض الرسوم لتحصلوا على الرقم السري الخاص بتحصيل أموالكم من فروعنا.

هذه الاتصالات هي مجرد خدعة لإن شركة الملا العالمية للصيرفة لم ولن تطلب من زبائنها أية رسوم أو مقابل للحصول على الجوائز.

ونرجو من جميع السادة المقيمين والوافدين في دولة الكويت عدم الاستجابة لهذه الاتصالات والرسائل الإلكترونية.

صادرة عن شركة الملا العالمية للصيرفة للمصلحة العامة.